

عدم الاتفاق على توزيع الحصص في «سوكلين» فجر أزمة النفايات

تكليف الشركة غير شرعي.. والحل في تولي البلديات

محمد حمية

في السابع عشر من تموز الماضي، تفجرت أزمة النفايات مع انتهاء عقد شركتي «سوكلين» و«سوكومي» لجمع النفايات، كما أقفل مطمر الناعمة. فأعلنت شركة «سوكلين» في 18 تموز الماضي أن «الاعتصام أمام مطمر الناعمة، وقطع الطريق أمام شاحنات الشركة لليوم الثاني على التوالي، أديا إلى تكديس النفايات المفرزة والمعدّة للمطر، وبالتالي اضطرت الشركة إلى إيقاف عمليات الجمع والمعالجة في بيروت وجبل لبنان».

عندما أتى رئيس شركة «سوكلين» ميسرة سكر إلى لبنان في أواسط التسعينات، وأسس شركته، لم يكن زعيم ميليشيا ولا زعيم طائفة، كما لم يفرض نفسه على التركيبة التي كانت موجودة آنذاك. فسُكر كان معروفاً بارتباطه بالرئيس الراحل رفيق الحريري، وأسّسا هذه الشركة معاً. إلا أن ذلك تم برضى كل الأطراف السياسية حينذاك.

تتولى البلديات بحسب القانون ملف النفايات، ما يعني أن لا وزارة البيئة ولا الحكومة أو مجلس الإنماء والإعمار لهم الحق بتولي هذا الملف. وحتى الآن لم يتغير النص القانوني، وبقيت مهمة رفع النفايات من مهمة البلديات.

بدأت الأزمة بعدما قرّر مجلس الوزراء تكليف شركة «سوكلين» ملف النفايات، وهذا القرار غير

في السابع عشر من تموز، انتهى عقد شركتي «سوكلين» و«سوكومي» لجمع النفايات. كما حُان الموعد الذي كانت الدولة حدّدته لإفلال مطمر الناعمة، بعدما قرّر أهالي تلك المنطقة منع الشاحنات المحفلة بالنفايات من الدخول إلى المطمر.

عام 1994، تولت مجموعة «Averda» (أي أي سوكلين وسوكومي) كنس النفايات ومعالجتها وطمرها ضمن بيروت و225 بلدة وقرية في محافظة جبل لبنان.

هاتان الشركتان المملوكتان لشخص ميسرة سكر، وقعتا حينذاك العقد الذي يتضمن تأمين الدولة المطمر والآليات وبمقابل 4 مليون دولار، غير أن هذا المبلغ أخذ يتصاعد بصورة جنونية ليصل إلى 102 مليون دولار عام 1996. متراقفاً مع تمديد مستمر (ومبّرر) لهذه الشركة كلما انتهى العقد.

بيروت

على ضفة المستنقع

فقر إغلاق المطمر وانتهاء عقد «سوكلين»، بدأت أكوام النفايات تتكدس عند جوانب الطرقات في العاصمة بيروت وضواحيها وبعض أضية جبل لبنان، الأمر الذي أوجد استياء لدى الأهالي بسبب الروائح الكريهة المنبعثة من الطرقات.

عدم إيجاد حلول لهذه الأزمة على مدى أكثر من اسبوع، أدّى إلى تراكم جبال النفايات في الشوارع، ما هدد بكارتين بيئية وصحية، لاسيما لدى النفايات يعانون الأمراض، ما دفع العمال إلى رش النفايات المتكدسة في الطرقات بالماء وأدوية مضادة للحشرات والقوارض وأخرى لتخفيف الروائح الكريهة، أما المواطنون فقد ابتكروا الحلول الذاتية والمحلّة على قاعدة الضرورات تدبج المحظورات، والحاجة أم الاختراع، فبدأوا بإحراق النفايات في الشوارع في كل من بيروت والضاحية والنبطية ما شكّل كابوساً للمواطنين الآخرين من جراء حرق النفايات التي لبّدت سماء بيروت باللدخان الأسود السام.

سلبات إحراق النفايات لم تقتصر على الجوانب البيئية فقط، بل تعداه إلى تخريب بعض محطات توزيع الاتصالات والإنترنت والكهرباء في العاصمة. فقد أعلن المكتب الإعلامي لهيئة «أوجيرو»، احتراق أربعة موزعات أساسية وثانوية، والهاتف في الأثرية والحمرات والصناعات، وانقطاع الخدمة الهاتفية الثابتة والإنترنت عن 2000 خط تابعة لمشركين في المناطق التي تغذيها هذه الموزعات، مخلّفة أضراراً جسيمة في الشبكة الهاتفية، ما رفع عدد الخطوط الهاتفية المتضررة وانقطاع خدمة الإنترنت عن 6000 خط تابعة لمشركين في المناطق التي تغذيها هذه الموزعات.

لازمة جذور خفية

أعلنت شركة «سوكلين» في بيان في 18 تموز الماضي أن الاعتصام أمام مطمر الناعمة، وقطع الطريق أمام شاحنات الشركة لليوم الثاني على التوالي، أديا إلى تكديس النفايات المفرزة والمعدّة للمطر، وبالتالي اضطرت الشركة إلى إيقاف عمليات الجمع، والمعالجة في بيروت وجبل لبنان.

وإذ أشارت إلى أن مجلس الإنماء والإعمار، والجهات المختصة تبحث في حلول بديلة للمشكلة القائمة، إذ أن تأمين المكان المخصص للمطر من مسؤولية الدولة اللبنانية، اعتبرت الشركة نفسها غير معنية بهذا الاعتصام، إذ ليست هي الجهة المخولة بتحديد مكان المطر.

وأعلنت أنها ستستمر في عمليات الكس في المناطق التي تشملها هذه الخدمة كالعادة، وبحسب البرنامج المتبع حالياً، وأنها ستقوم برش المبيدات حول الحاويات للحؤول دون تكاثر الجرذات.

ردّ الشركة يطرح عدداً من التساؤلات، هل تتحضر مشكلة النفايات بإفلال مطمر الناعمة أم للأزمة أسباب أخرى؟ ومن هو ميسرة سكر؟ وكيف دخل إلى تركيبة النطاق القائم حينذاك؟

يؤكد الوزير السابق شربل نحاس في حديث

لـ«البناء» أنه عندما أتى رئيس شركة «سوكلين» ميسرة سكر إلى لبنان في أواسط التسعينات، وأسس شركته، لم يكن زعيم ميليشيا ولا زعيم طائفة، كما لم يفرض نفسه على التركيبة التي كانت موجودة آنذاك. فسُكر كان معروفاً بارتباطه بالرئيس الراحل رفيق الحريري، وأسّسا هذه الشركة معاً. إلا أن ذلك تم برضى كل الأطراف السياسية حينذاك.

ويتابع نحاس: «وافق العثمانيون على إنشاء بلدية في بيروت والتي كانت ثاني بلدية في السلطنة العثمانية بعد اسطنبول، إذ كانت مهمة البلدية الأساسية بحسب النصوص القانونية الإمتعام بالصحة العامة ورفع النفايات وتليط الشوارع. ومن أجل الصحة والإبعاد الأوبئة، أنشئ محجر الكرنيتينا. أما في المناطق الريفية، فلم يكن هناك بلديات لأنه لم يكن هناك كثافة سكانية وبالتالي نفايات قليلة، وبالانتظام القانوني العام للدولة، اليوم لا يوجد أي طرف له علاقة بالنفايات الإبلديات. لا وزارة البيئة ولا الحكومة ولا مجلس الإنماء والإعمار، وحتى الآن لم يتغير النص القانوني وبقي رفع النفايات من مهمة البلديات. في الحرب الأهلية تم الاتفاق على أن ترمي نفايات المناطق الصغيرة في أودية بعيدة، وفي بيروت والمدن الأخرى كانت ترمي النفايات على خطوط التماس، ما ولد دمية النورماندي والتي أصبح اسمها سوليدير وزيتونة وبرج حود ومكب صيد».

ويضيف: «الانتخابات البلدية الأخيرة أجريت كانت عام 1963، ما يعني أن معظم أعضاء البلدية توفوا أو تقدموا في السن، فالميليشيات هي التي كانت تضع يدها على الإصوال، والدولة لم تستطع توظيف موظفين جدد. ومن هنا خرج مجلس الوزراء بقرار أنه لنخرج بحل مؤقت، ونبدأ في بيروت لتزيم الأمر لشركة، وجاء ميسرة سكر وأنشأ شركة سوكلين، واشترى المحارق في الكرنيتينا والعروسية التي ادت إلى مشكلة بين الوزير ميشال المر وفؤاد السنورة، واتخذ مجلس الوزراء قراراً بتكليف مجلس السوكلين والإعمار التعاقد مع شركة خاصة - سوكلين - لرفع نفايات بيروت، فقانون البلديات الذي يعود إلى السبعينات يقول أن البلدية تجبي الأوال من الرسوم التي تجبها مباشرة وحراسة وكفاية ورخص البناء ومن رسوم الكهرباء والهاتف وقسم من الضرائب التي تجبها الدولة والجمرك والإملاك المنيّة تودع لمصلحة البلديات في صندوق بلدي مستقل في وزارة الداخلية والبلديات، وبالتالي إن وزارة المالية ملزمة أن تضع الأوال في صندوق بلدي مستقل عن خزينة الدولة، وموجود في وزارة الداخلية. والأموال في مصرف لبنان بشكل أن كل بلدية بحسب رقعتهما لها حصة معينة من المبلغ المحدد والمستقل عن المالية العامة، إلا أن هذا لم يطبق، لا بل أنّ الصندوق البلدي المستقل غير موجود، إنمادمج مع اموال الدولة، فكلف مجلس الإنماء والإعمار تليزيم شركة ويدفع لها من الصندوق البلدي الذي هو غير موجود».

وهنا يطرح سؤال آخر، هل يحق للدولة أن تتعاقد مع شركة خاصة لتكليفها بملف النفايات الذي هو من مهمات البلديات ومسؤوليتها؟

تكليف «سوكلين» مخالف للقانون

يشدد نحاس على أن قرار مجلس الوزراء تكليف «سوكلين» ملف النفايات غير شرعي، لأنه لا يحق للحكومة التصرف بمال البلديات المستقل، وثانياً لا يحق للدولة أن تقوم بعمل من مسؤولية البلدية، ولكن لا أحد اعترض. عام 1998 اصدر مجلس شورى الدولة قراراً بإلزام الدولة اجراء انتخابات بلدية وحصلت الانتخابات وشكلت مجالس بلديات جديدة، ما أخرج الدولة، لأنه لا يحق لها التصرف بمال البلديات. عام 2001 مرّ مجلس الوزراء في مشروع الموازنة مادة لتغليط المخالفة القانونية التي حصلت خلال خمس سنوات، بأنه يجاز للحكومة تكليف مجلس الإنماء والإعمار التعاقد مع شركة، وصوتت جميع القوى في مجلس النواب مع هذا القرار. ومنذ ذلك الوقت عندما تنتهي مدة العقد يتم التجديد للشركة بمشاركة الجميع.

البناء

شرعي كما يقول قانونيون، لأنه لا يحق للحكومة التصرف بمال البلديات المستقل، وثانياً، لا يحق للدولة أن تقوم بعمل من مسؤولية البلدية وصلاحياتها، ولكن هذا الأمر تم برضى كل الأطراف السياسية.

عام 2001، مرّ مجلس الوزراء في مشروع الموازنة مادة لتغليط المخالفة القانونية التي حصلت خلال خمس سنوات، بأنه يجاز للحكومة تكليف مجلس الإنماء والإعمار بالتعاقد مع شركة. وصوّتت جميع القوى في مجلس النواب مع هذا القرار. ومنذ ذلك الوقت، عندما تنتهي مدة العقد، يُجدد للشركة بمشاركة الجميع.

في حكومة سعد الحريري، قرّر التمديد لـ«سوكلين» مع خفض كلفة رفع النفايات 4 في المئة، لكن لم يُحدّد السعر.

لم يُبحث هذا الملف في حكومة نجيب ميقاتي، فالأخير وأخوه طه، اشتريا حصة من سكر. وفي حكومة تمام سلام، تفجرت الأزمة، وُضع شرط في دفتر شروط المناقصة أن على الشركة التي تتقدم إلى العرض تأمين المطمر. ما يعني أن الشركة التي يريداه زعيم المنطقة هي التي تربح المناقصة.

أما المفاجأة، فتمثلت في إعلان النائب وليد جنبلاط إغلاق مطمر الناعمة في 18 تموز، أي بعد يوم على موعد انتهاء عقد «سوكلين»، فالمطمر قبل 17 تموز كان تحفة وفي 18 تموز أصبح كارثة.

ويضيف نحاس: «في حكومة سعد الحريري، فتح الملف وقتنا له يجب أن نصلح الأمر، قال نعم. وأسس شركته، لم يكن زعيم ميليشيا ولا زعيم طائفة، كما لم يفرض نفسه على التركيبة التي كانت موجودة آنذاك. فسُكر كان معروفاً بارتباطه بالرئيس الراحل رفيق الحريري، وأسّسا هذه الشركة معاً. إلا أن ذلك تم برضى كل الأطراف السياسية حينذاك.

ويتابع نحاس: «وافق العثمانيون على إنشاء بلدية في بيروت والتي كانت ثاني بلدية في السلطنة العثمانية بعد اسطنبول، إذ كانت مهمة البلدية الأساسية بحسب النصوص القانونية الإمتعام بالصحة العامة ورفع النفايات وتليط الشوارع. ومن أجل الصحة والإبعاد الأوبئة، أنشئ محجر الكرنيتينا. أما في المناطق الريفية، فلم يكن هناك بلديات لأنه لم يكن هناك كثافة سكانية وبالتالي نفايات قليلة، وبالانتظام القانوني العام للدولة، اليوم لا يوجد أي طرف له علاقة بالنفايات الإبلديات. لا وزارة البيئة ولا الحكومة ولا مجلس الإنماء والإعمار، وحتى الآن لم يتغير النص القانوني وبقي رفع النفايات من مهمة البلديات. في الحرب الأهلية تم الاتفاق على أن ترمي نفايات المناطق الصغيرة في أودية بعيدة، وفي بيروت والمدن الأخرى كانت ترمي النفايات على خطوط التماس، ما ولد دمية النورماندي والتي أصبح اسمها سوليدير وزيتونة وبرج حود ومكب صيد».

القطبية المخفية

ويتابع نحاس: «في حكومة ميقاتي، كان ممنوعاً أن يفتح الملف، ويقال إن ميقاتي وأخوه طه اشتريا حصة من سكر. وفي تشرين الأول 2014 اجتمعت حكومة تمام سلام وأصدرت قراراً يقضي بتقسيم البلد إلى ستة أقسام، واستدراج عروض وتعيين لجنة برئاسة رئيس الحكومة وعضوية وزير البيئة ومجلس الإنماء والإعمار. وتم تحضير دفتر شروط. وبعد شهرين عدلوا حدود الكنتونات، وكان سقط سهواً منهم وذكروا في الدفتر أن البلديات تستطيع الإهتمام بالمع والكس، وأن هذه المناقصة تشمل الملم والكس في حال لم تقم البلدية بذلك. وفي 12 كانون الثاني وُضع لغم في دفتر الشروط، وهو ان الشركة التي تتقدم إلى العرض عليها تأمين المطمر، ما يعني أن الشركة التي يريداه زعيم المنطقة هي التي تربح. وحصلت جلسة استدراج عروض الأولى، ولم يتقدم أحد، أما الثانية فشملت استدراج عرض لكل المناطق إلا لمدينة بيروت، واستبقى جنبلاط فجأة في 17 تموز موعد انتهاء عقد سوكلين، وأغلق مطمر الناعمة، فالمطمر قبل 17 تموز كان تحفة وفي 18 أصبح كارثة. وبعدها دخلت الأطراف السياسية في كباش عنوانه ركجة الحصص في كل منطقة وعلى الحصة الأكبر في بيروت وضواحيها، وانتهينا بالمشهد الذي شاهدهنا على مدى أسبوعين، النفايات في الطرقات وابتزاز متبادل، والحريري أصبح مع جهاد العرب وضد سكر، وأصبح سكر هو كل المشكلة».

وتحدثت مصادر مطلعة على هذا الملف أنه لا يمكن معرفة كيفية توزيع الأسهم والإرباح في شركة «سوكلين». إلا أن ما هو معروف أن ميسرة

سكر وابنه، لديها الحصة الأكبر. والمؤكد أن عدداً من الأطراف دخلوا معه شركاء. وتكشف المصادر أن أعمال سكر في هذا المجال وغيره توسعت إلى أفريقيا الجنوبية والمغرب وهو مهندس ميكانيك متميز، وترجع بالحريري معرفة من خلال عمله في السعودية، إذ اشتهر بعد محرقة الاضاحي.

هل تتجح الحلول الموقته؟

تفاهم الأزمة دفع رئيس الحكومة تمام سلام إلى تكثيف اتصالاته بكل من رئيس مجلس النواب نبيه بري والنائبين وليد جنبلاط وسعد الحريري للتوصل إلى صيغة حل مرحلي فوري وموقت للأزمة، إلا انها لم تنفع في رفع النفايات فوراً، ولا الوصول إلى المواقع المحددة من قبل وزارة البيئة.

فقد أعلن وزير البيئة محمد المشنوق في أحد اجتماعات اللجنة انه تم وضع لوائح بالإماكن التي ستقل إليها النفايات الموضبة في آلات، وتسليم هذه اللوائح لرؤساء اتحادات البلديات في المناطق المختلفة، وأنه تجري الآن عمليات التنسيق لرفع النفايات من معالم المعالجة إلى هذه الأماكن. وبدء عمليات الكس والجمع لرفع النفايات من الشوارع والبلدات في هذه المناطق.

قرار المشنوق اصطدم برفض أهالي المناطق التي تُقرّر نقل قسم من نفايات بيروت إليها، وتجمع شبان من بلدات عكاكية عدة وسط ساحة حلبا الرئيسية رفضاً لنقل النفايات إلى عكار.

وقور توجه شاحنات تنقل نفايات قسم من بيروت إلى عدد من مناطق إقليم الخروب، تجمع أهالي الإقليم ونفذوا اعتصاماً أمام مدخل معمل ترابية سبلين رفضاً لدخول أي شاحنة محملة بالنفايات، ونصبوا خياماً لتنفيذ الاعتصام المفتوح في المكان، وأطلق المعتصمون هتافات نذوا فيها



الأزمة اليوم أخذت بعداً سياسياً ومالياً، فالأطراف السياسية دخلت في كباش عنوانه ركجة الحصص في كل منطقة وعلى الحصة الأكبر في بيروت وضواحيها وانتهينا بالمشهد الذي شاهدناه على مدى أسبوعين، النفايات في الطرقات وابتزاز متبادل.

بعد ذلك، توالى اجتماعات اللجنة الوزارية المصغرة، وانفتحت على رفع النفايات من شوارع بيروت والضاحية. إلا انها لم تحدد الأماكن التي ستُنقل النفايات إليها، ما خلق مشكلة جديدة هي أزمة مطامر، فكل منطقة ترفض نفايات منطقة أخرى، ما يعني أن حتى الحلول الموقته ليست حلاً عملياً.

ما يحصل الآن، صراع مصالح بين جنبلاط وتيار المستقبل، فالمشكلة هي نفسها منذ عشرين سنة، فلماذا لم يُبحث الموضوع؟

الحل بأن تتولى البلديات المهمة بحسب القانون، والا فليعدّل قانون البلديات، لأن الأساس في الأمر وضع اليد على الصندوق البلدي المستقل الذي تدخل إليه مئات ملايين الدولارات سنوياً، إلا أن هذا المال كـ«الرزق السائب الذي يعلم الناس الحرام»، وهذا خرق للقانون، ما سمح بكل هذه الترتيبات اليوم.

ملف النفايات الذي يدّر على الدولة أرباحاً طائلة إذا جُبر لها، أدخل في البازارات المالية والمصالح السياسية من خلال مصادرة صلاحيات البلديات وأموالها. فمطمر الناعمة معروف أنه سيقفل منذ سنة، فلماذا لم تقض العروض وتجري المناقصات؟



مجدلاني



نحاس

بقرار الحكومة ووزارة البيئة بنقل النفايات إلى الإقليم مطالبين بالضغط على الحكومة والمعنيين لعدم تحويل إقليم الخروب مكباً للنفايات. كما قطع بعض الأهالي طريق الجية -الجنوب أمام السيارات ذهاباً وإياباً.

كما تجرّك أهالي بلدة البر الياس والبلدية ونفذوا اعتصاماً على الطريق الدولية، رافضين تصدير النفايات إليهم، تحت عنوان أن البقاع يكفيه ما يعانیه من تفاقم في تلوث نهر الليطاني وما يعانونه من نفاياتهم وسومها من جراء إحراقها بين الحين والآخر.

وبعد ذلك، توالى اجتماعات اللجنة الوزارية المصغرة وانفتحت على رفع النفايات من شوارع بيروت والضاحية، إلا انها لم تحدد الأماكن التي ستُنقل النفايات إليها، ما خلق مشكلة جديدة هي أزمة مطامر، فكل منطقة ترفض نفايات منطقة أخرى، ما يعني أن حتى الحلول الموقته ليست حلاً عملياً.

ويلحق نحاس على قرار اللجنة الوزارية بالقول: «تم توزيع النفايات على عدد من المناطق، منها قرب حائط المطار. وقسموا نفايات جبل لبنان إلى قسمين، الأول في عين دارة والثاني في كسرات أبو ميزان في بكفيا، ولكي يتم ذلك، يجب مراجعة الزعماء». مشدداً على أن هذه الحلول موقته ولا تحل المشكلة، وحتى لو وجدوا الخطة الشاملة فستحتاج إلى وقت طويل، لكن هناك حالة طوارئ فعلية ويجب معالجة المشكلة.

وأضاف نحاس أن ما يحصل الآن صراع مصالح بين جنبلاط وتيار المستقبل، فالمشكلة نفسها منذ عشرين سنة، فلماذا لم يُبحث الموضوع؟

ما الحل؟

«الحل بأن تتولى البلديات المهمة بحسب القانون، والا فليعدّل قانون البلديات»، يقول نحاس، ويضيف: «لا شك أن هناك بعداً تقنياً في الموضوع، لكن بحسب القانون ذلك من مهمة البلديات. الأساس في الأمر وضع اليد على الصندوق البلدي المستقل الذي تدخل إليه مئات ملايين الدولارات سنوياً، إلا أن هذا المال كالرزق السائب الذي يعلم الناس الحرام، وهذا خرق للقانون ما سمح بكل هذه الترتيبات اليوم».

ويشير نحاس إلى أن حل مشكلة البلديات الصغيرة يكون بضم هذه البلديات إلى بعضها، ما يوفر قدرات بشرية ومالية وتقنية كبيرة. فبلدية بيروت لديها مليار ونصف مليار دولار، وبلدية الغيبري لديها اموال كافية، فلماذا لا تتولى موضوع نفايات بيروت وضواحيها؟ كما ويستطيعون أن يجدوا أماكن لطمر النفايات خارج بيروت.

وبلغت نحاس إلى أن ملف النفايات يدّر على الدولة أرباحاً طائلة إذا جُبر لها، إلا أن ما حصل اليوم، مصادرة صلاحيات البلديات وأموالها.

الشحن إلى الخارج

طُرحت حلول عدة لأزمة النفايات، منها تكليف

